

The Impact of Administrative Control on Reducing Administrative and Financial Corruption: A Field Study on the Employees of the Administrative Control Authority Branch in Al-Qardah, Wadi Al-Shati

Abdulhadi Mohamed Alhadi Drhoub*

Department of Administration and Organization, Faculty of Economics and Political Science, Alzintan University, Tarhuna, Libya

أثر الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري والمالي: دراسة ميدانية على موظفي فرع هيئة الرقابة الإدارية بالقرضة، وادي الشاطئ

عبد الهادي محمد الهادي درهوب*

قسم الادارة والتنظيم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

*Corresponding author: abuanastanger@gmail.com

Received: June 19, 2026

Accepted: September 02, 2026

Published: September 17, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

Objectives: This study aimed to examine the impact of administrative control across its three dimensions (clarity of legislation and procedures, efficiency of monitoring and inspection, and employee competence and information availability) on curbing administrative and financial corruption within the Libyan local environment. **Methodology:** The study was empirically applied to the Al-Qardah branch of the Administrative Control Authority in Wadi Al-Shati. To achieve the study's objectives, the researcher adopted a descriptive-analytical approach. The study population comprised all 30 male and female employees at the branch. Questionnaires were distributed to all of them, and 26 valid and complete questionnaires were retrieved for statistical analysis, yielding an actual response rate of 86.67%. Data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). **Results:** The study revealed several key findings, most notably: a statistically significant positive impact of the combined dimensions of administrative control on curbing administrative and financial corruption within the studied branch, with the model explaining 64.8% of the variance in the dependent variable. Furthermore, the results indicated that the "efficiency of monitoring and inspection" dimension had the highest individual impact and explanatory power in reducing corruption. Conversely, responses highlighted an urgent need to develop whistleblower protection mechanisms, update regulatory instructions, and expedite corrective actions to prevent the recurrence of violations.

Keywords: Administrative Control, Administrative and Financial Corruption, Administrative Control Authority, Wadi Al-Shati.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر الرقابة الإدارية بأبعادها الثلاثة (وضوح التشريعات والإجراءات، وكفاءة المتابعة والتفتيش، وكفاءة العاملين وتوافر المعلومات) في الحد من الفساد الإداري والمالي في البيئة المحلية الليبية. طُبقت الدراسة ميدانياً على فرع هيئة الرقابة الإدارية بالقرضة في وادي الشاطئ. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الفرع والبالغ عددهم (30) موظفاً وموظفة، وجرى توزيع

الاستبانة عليهم، حيث استرد الباحث (26) استبانة صالحة ومكتملة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة فعلية بلغت (86.67%) خللت البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإدارية مجتمعة في الحد من الفساد الإداري والمالي داخل الفرع المدروس، حيث فسر النموذج ما نسبته (64.8%) من التغير الحاصل في المتغير التابع. كما أظهرت النتائج أن بعد "كفاءة المتابعة والتفتيش" كان الأكثر أثراً وقدرة تفسيرية منفردة في الحد من مظاهر الفساد وفي المقابل، بينت الاستجابات وجود حاجة ماسة لتطوير آليات حماية المبلغين، وتحديث التعليمات الرقابية، والسرعة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي تكرار المخالفات.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الإدارية، الفساد الإداري والمالي، هيئة الرقابة الإدارية، وادي الشاطئ، ليبيا.

المقدمة:

تُعد الرقابة الإدارية إحدى الوظائف الأساسية في المؤسسات العامة، إذ تساعد على فحص الإجراءات والتأكد من احترام القوانين وحسن توظيف الموارد. ولا تقتصر وظيفتها على رصد الأخطاء بعد حدوثها، فهي تبدأ بتحديد الاختصاصات بوضوح، وترافق مراحل التنفيذ، ثم تنتهي بتعيين المسؤولين واتخاذ المعالجة الملائمة. وفي الجهة المقابلة، يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى إضعاف أداء الجهاز العام، ورفع كفاءة الخدمات، وتقويض ثقة المواطنين بالمؤسسات. لذلك عالجت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المواجهة من منظور أوسع من العقوبة، فشملت الوقاية والتعاون واسترداد الموجودات، وهو ما يبرز ضرورة بناء منظومة مؤسسية متكاملة لمكافحته (الأمم المتحدة، 2004).

وفي ليبيا أنشئت هيئة الرقابة الإدارية بموجب القانون رقم (20) لسنة 2013، ومنحت استقلالاً واختصاصاً يرتبطان بمراقبة الأجهزة التنفيذية، ومواجهة الفساد الإداري والمالي، وضمان انتظام سير المرافق العامة. وقد لحق القانون تعديل رقم (17) في سنة 2016م، ثم أضيفت إليه أحكام جديدة بالقانون رقم (2) لسنة 2023، وهو ما يجعل دراسة واقع العمل الرقابي داخل فروع الهيئة مسألة مرتبطة مباشرة بوظيفتها القانونية والمؤسسية (دولة ليبيا، 2013، 2016، 2023). وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى فحص أثر الرقابة الإدارية في تقليص مظاهر الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر موظفي فرع هيئة الرقابة الإدارية بالقرضة الشاطئ، ولهذا الغرض تتناول ثلاثة أبعاد هي: وضوح التشريعات والإجراءات، وكفاءة المتابعة والتفتيش، وكفاءة العاملين وتوافر المعلومات.

مشكلة الدراسة:

علي الرغم من أن القانون يبين اختصاصات الهيئة وأهدافها، فإن النص النظامي وحده لا يضمن بالضرورة رقابة فعالة في الممارسة. فقد تكون القواعد محددة، ولكن المتابعة قد تتأخر أو تبقى التوصيات دون تنفيذ مكتمل. كذلك يمكن أن يؤثر ضعف الوثائق والمعلومات في مستوى العمل الرقابي، حتى عندما يكون الإطار القانوني قائماً. بناء على ذلك تتمثل المشكلة في تقدير إسهام الأبعاد المذكورة، بصورة مجتمعة ومنفردة، في الحد من الفساد الإداري والمالي داخل الفرع المدروس. وتزداد أهمية هذا التساؤل لأن جانباً كبيراً من الدراسات الليبية ركزت على الرقابة الداخلية أو تناول الفساد بصورة عامة، بينما لا تزال البحوث الميدانية الخاصة بفروع هيئة الرقابة الإدارية في وادي الشاطئ قليلة. ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- ما أثر الرقابة الإدارية بأبعادها المتمثلة في وضوح التشريعات والإجراءات، وكفاءة المتابعة والتفتيش، وكفاءة العاملين وتوافر المعلومات، في الحد من الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر موظفي فرع هيئة الرقابة الإدارية بالقرضة، وادي الشاطئ؟

أسئلة الدراسة:

1. ما مستوى وضوح التشريعات والإجراءات المنظمة للعمل الرقابي في الفرع محل الدراسة؟
2. ما مستوى كفاءة المتابعة والتفتيش في تنفيذ الخطط الرقابية ومتابعة التوصيات؟
3. ما مستوى كفاءة العاملين ومدى توافر المعلومات والوثائق اللازمة للعمل الرقابي؟
4. ما مستوى إسهام الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري والمالي؟

أهداف الدراسة:

قياس مستوى وضوح التشريعات والإجراءات الرقابية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة:

- التعرف على مدى كفاءة المتابعة والتفتيش ومتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية.
- تقدير مستوى كفاءة العاملين ومدى توافر المعلومات اللازمة لأداء المهام الرقابية.
- قياس مستوى الحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي في نطاق الدراسة.
- اختبار أثر كل بعد من أبعاد الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري والمالي.
- تقديم توصيات عملية تفيد في تطوير العمل الرقابي داخل الفرع.

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية: تتناول الدراسة موضوع الرقابة الإدارية والفساد في بيئة محلية لم تحظ بقدر كاف من الدراسة، كما تجمع في نموذج واحد بين البعد التشريعي والمتابعة الميدانية، والعنصر البشري والمعلومات.

2. **الأهمية التطبيقية:** قد تساعد نتائج الدراسة إدارة الفرع في تحديد جوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، سواء في التشريعات والإجراءات أم في المتابعة والتدريب وتبادل المعلومات.

الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لابعاد الرقابة الإدارية مجتمعة في الحد من الفساد الإداري والمالي لدى فرع هيئة الرقابة الإدارية بالقرضة، وادي الشاطئ.
- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لوضوح التشريعات والإجراءات الرقابية في الحد من الفساد الإداري والمالي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكفاءة المتابعة والتفتيش في الحد من الفساد الإداري والمالي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين وتوافر المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة السيد (2025)** «دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري» تناولت دراسة عادل السيد السيد محمد موضوع مكافحة الفساد الإداري. حيث ركزت الدراسة من الناحية القانونية على اختصاص هيئة الرقابة الإدارية في متابعة أداء الجهاز الإداري، والتحري عن المخالفات والجرائم، وضبط مرتكبيها وإحالتهم إلى سلطات التحقيق. وأوضحت الدراسة أن نجاح الهيئة في أداء دورها يرتبط بالتعاون والتنسيق بينها وبين الأجهزة الرقابية والقضائية الأخرى، إلى جانب وضوح اختصاصاتها القانونية. وتفيد هذه الدراسة في تدعيم الجانب الحديث من البحث الحالي، خاصة ما يتعلق بالكشف عن المخالفات والمساءلة واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
2. **دراسة بن عاشور ووالي (2023)** «دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا: دراسة لتقارير ديوان المحاسبة». تناولت دراسة سامية جمال بن عاشور وطه محمد والي هدفت إلى تحليل واقع الفساد الإداري والمالي في ليبيا خلال المدة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2020، وبيان اختصاصات الأجهزة الرقابية ومدى قدرتها على مواجهة الفساد. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن ضعف الأطر التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى جانب تداخل اختصاصات الأجهزة الرقابية، أدى إلى تقليل فاعلية هذه الأجهزة. وأوصت بمنح الأجهزة الرقابية قدرًا أكبر من الاستقلال والصلاحيات، وتطوير التشريعات، وتفعيل الرقابة السابقة، وتطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات العامة.
3. **دراسة الصواني وسمره والقرنشاوي (2023)** «أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي». جاءت الدراسة بعنوان: هدفت إلى قياس أثر تفعيل المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري. وزعت الاستبانة على 270 مفردة من المراقبين الماليين والمراجعين الداخليين وموظفي ديوان المحاسبة، واستردت 228 استبانة بنسبة استجابة بلغت 84%. بينت النتائج وجود أثر إيجابي لتفعيل المراجعة الداخلية في الحد من الفساد. وتمثلت أهم عناصر هذا التفعيل في استقلال المراجع الداخلي، وتوسيع نطاق عمل المراجعة، ورفع الكفاءة المهنية، وتحسين التنسيق بين الرقابة الداخلية والخارجية، وتوفير دعم الإدارة العليا. وتؤكد هذه الدراسة أن وجود إدارة رقابية بصورة شكلية لا يكفي، بل ينبغي منحها الموارد والصلاحيات اللازمة.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

يتضح من الدراسات السابقة وجود اتفاق عام على أن الرقابة الإدارية والداخلية تؤدي دورًا مهمًا في الحد من الفساد الإداري والمالي. غير أن قوة هذا الدور تختلف من مؤسسة إلى أخرى بحسب استقلال الجهاز الرقابي، ووضوح القوانين، وكفاءة العاملين، وتوافر المعلومات، ومدى جدية الإدارة في تنفيذ التوصيات الرقابية. رغم تعدد الدراسات الليبية التي تناولت الرقابة الداخلية والمراجعة وديوان المحاسبة، فإن عددًا منها ركز على الجانب القانوني أو الرقابة المالية والمحاسبية، بينما لم تتناول جميعها الرقابة الإدارية بوصفها عملية متكاملة تشمل المتابعة والكشف والمساءلة وتصحيح الانحرافات. ومن هنا تحاول الدراسة الحالية اختبار أثر الرقابة الإدارية ميدانيًا، وبيان مدى مساهمتها الفعلية في تقليل الممارسات الإدارية والمالية غير السليمة داخل جهة الدراسة.

المنهجية والإجراءات:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لانسجامه مع طبيعة أسئلتها. وشمل المجتمع جميع العاملين بفرع هيئة الرقابة الإدارية بالقرضة في وادي الشاطئ، والبالغ عددهم (26) موظفًا وموظفة. وبسبب محدودية العدد جري تطبيق أسلوب الحصر الشامل. ثم اعتمد التحليل على (26) استبانة صالحة. وضمت الاداة (32) فقرة موزعة على أربعة محاور، ثم خلّلت البيانات بالأساليب الوصفية والاستدلالية الموضحة في الفصل الميداني.

الفصل الثاني: الإطار النظري:

المبحث الأول: مفهوم الرقابة الإدارية وتطورها:

تُمكن الرقابة الإدارية المؤسسة من التحقق من تنفيذ القوانين والخطط والقرارات كما ينبغي، ومن مقارنة النتائج الفعلية بما كان مخططاً له. ومن ثم فهي ليست خطوة عقابية تأتي بعد الانتهاء من العمل، بل نشاط مستمر يرافق التخطيط والتنفيذ

والتقويم، ويمد الإدارة بالمعلومات التي تساعد على التدخل عند ظهور الانحراف. أما الفساد الإداري فيفسر في الاتجاه المعاكس، إذ يحول السلطة أو الموارد العامة عن غايتها لخدمة مصلحة خاصة. وتشمل مظاهر الرشوة والاختلاس، كما تشمل المحاباة وتعطيل المعاملات والتقصير في أداء العمل وإفشاء أسرار الوظيفة (الرميضي، 2021، ص 208 إلى 210). ترتبط كفاءة الأجهزة الرقابية في ليبيا بالسباق التشريعي والتنظيمي والسياسي الذي تتحرك داخله. فتعدد الجهات الرقابية لا يؤدي تلقائياً إلى نتائج أفضل ما لم تتحدد الاختصاصات، وتتوافر الكوادر المؤهلة، ويجري التنسيق وتبادل المعلومات، وتخضع التوصيات للمتابعة. ولهذا يتناول الفصل مفهوم الرقابة الإدارية، ومسببات الفساد وآثاره، والوسائل التي تجعل الرقابة أداة للوقاية والكشف والمعالجة في المؤسسات العامة الليبية. (الزدام وآخرون، 2024، ص 250 إلى 253).

وقد (أكدت دراسة زكري 2013، ص 295) في هذا السياق أن مدى فاعلية قوانين وتشريعات الأجهزة الرقابية العليا كديوان المحاسبة الليبي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود نصوص قانونية واضحة ومستقلة تمنع التداخل التنظيمي وتدعم نزاهة التقويم المؤسسي، وهو ما يبرز أهمية البعد التشريعي والإجرائي كعنصر حاسم في تهيئة مناخ العمل الرقابي وضمان انتظام سير المرافق العامة.

أهمية الرقابة الإدارية وخصائصها:

تتضح قيمة الرقابة الإدارية من كونها حلقة الوصل بين التخطيط والتنفيذ. فالخطة مهما كانت جيدة لا تضمن تحقيق أهدافها دون متابعة دورية تكشف مدى الالتزام بها، وتحدد العوامل التي عطلت التنفيذ. كما أن الرقابة توفر معلومات واقعية تساعد الإدارة العليا على تعديل السياسات، وإعادة توزيع الموارد، ومعالجة أوجه القصور قبل اتساعها. وتؤدي الرقابة دوراً مهماً في حماية المال العام؛ إذ تتابع عمليات الصرف والتعاقد والحفظ والاستلام، وتتحقق من وجود المستندات وسلامة الإجراءات، وتكشف حالات التجاوز أو التلاعب. كما تساعد في حماية الأصول والبيانات والسجلات، وتقلل فرص الاستخدام غير المشروع للموارد. وقد أكدت دراسة العريفي أن وجود نظام رقابي جيد يرتبط بكفاءة الأفراد، والالتزام بالسياسات والإجراءات، ودقة المعلومات والسجلات، وتحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات الحكومية (العريفي، 2022، ص 151 إلى 152).

وفي ذات المضمار، توصلت دراسة جيا (2019، ص 198) إلى أن تفعيل أدوات الرقابة يساهم بصورة جوهرية في رصد الانحرافات التشغيلية والمالية وتلافي حدوثها مستقبلاً في الوحدات الحكومية، مما يرسخ قيمة الرقابة كوسيلة تقويم وتوجيه مستمر، وليس كمجرد أداة لتصيد الأخطاء.

كذلك تسهم الرقابة في رفع جودة القرارات الإدارية، لأن القرار الرشيد يحتاج إلى بيانات دقيقة وتغذية راجعة عن النتائج. وقد خلصت دراسة حديثة في المؤسسات الحكومية العُمانية إلى وجود أثر دال للرقابة الإدارية بأبعادها، مثل التقارير والملاحظات والشكاوى، في فاعلية مراحل اتخاذ القرار، من تحديد المشكلة وجمع المعلومات حتى التنفيذ والمتابعة (الشيزاوي، 2024، ص 17 إلى 19).

أهداف الرقابة الإدارية:

1. التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات وفق الاختصاصات المحددة.
2. مقارنة الأداء الفعلي بالخطط والمعايير والكشف المبكر عن الانحرافات.
3. حماية المال العام والأصول والسجلات، وتعزيز العدالة والمساءلة.
4. توفير معلومات دقيقة للقرار الإداري، ومتابعة التصحيح ومنع تكرار المخالفات.

خصائص الرقابة الفاعلة ومراحلها:

تتصف الرقابة الفاعلة بالاستمرارية والموضوعية والمرونة والسرعة والاستقلال والوضوح والتكامل. وهي تبدأ بوضع المعايير، ثم قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط، وتحليل الانحراف وأسبابه، واتخاذ الإجراء التصحيحي، وأخيراً متابعة التنفيذ والتأكد من عدم تكرار الخلل. وتتنوع الرقابة بحسب توقيتها إلى سابقة ومتزامنة ولاحقة، وبحسب موقع الجهة إلى داخلية وخارجية، وقد تكون شاملة أو متخصصة، دورية أو مفاجئة. ويحدد مستوى الخطر وطبيعة النشاط الأداة الأنسب، مثل التقارير والمراجعة المستندية والتفتيش والجرد والشكاوى ومؤشرات الأداء ونظم المعلومات.

المبحث الثاني: الفساد الإداري والمالي:

يرتبط الفساد في الاستخدام العام بالخروج عن الصلاح والاستقامة، أما في المجال الإداري فيشير إلى الانحراف في استخدام السلطة أو الوظيفة أو الموارد عن الغرض العام الذي خصصت له، من أجل تحقيق منفعة خاصة أو حماية مصلحة غير مشروعة. وتكاد التعريفات الحديثة تتفق على عنصرين: إساءة استعمال السلطة الموكلة، وتحقيق منفعة خاصة مادية أو معنوية.

يرى الرميضي أن الفساد الإداري سلوك منحرف يقوم على تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ويشمل الرشوة والاختلاس والتزوير والاحتيايل، إلى جانب الإهمال وعدم احترام وقت العمل والتنصل من المسؤوليات وإفشاء أسرار الوظيفة. ومن ثم فإن مفهوم الفساد الإداري أوسع من الجرائم المالية وحدها؛ إذ يمتد إلى السلوكيات التي تضعف نزاهة الوظيفة وكفاءة الخدمة العامة (الرميضي، 2021، ص 209 إلى 210).

وتشير دراسة الديحاني (2017، ص 175) إلى أن مواجهة هذا الانحراف تتطلب تبني أبعاد واضحة ومتكاملة للرقابة المقترنة بالشفافية الإدارية، حيث يساهم ترسيخ قنوات الإفصاح والنزاهة في مكافحة مظاهر المحاباة واستغلال النفوذ داخل

القطاعات الخدمية والتنفيذية. كما يتخذ الفساد الإداري صوراً متعددة تختلف في خطورتها وطريقة اكتشافها. ومن أبرز الصور الرشوة، والاختلاس، والتزوير، واستغلال النفوذ، وإساءة استعمال السلطة، والمحابة والوساطة، وتضارب المصالح، وتسريب المعلومات، والتلاعب بالتعاقدات، وتعطيل الخدمات، والتغيب أو التراخي المتعمد، وعدم تنفيذ القرارات، وإخفاء المخالفات. وتقسّم بعض الدراسات الانحرافات إلى تنظيمية وسلوكية ومالية وجنائية. تشمل الانحرافات التنظيمية عدم الالتزام بالعمل والتعليمات، وتشمل السلوكية سوء استعمال السلطة والمحابة والوساطة، وتشمل المالية مخالفة القواعد المرتبطة بالمال العام، بينما تشمل الجنائية الرشوة والاختلاس والتزوير ويكشف هذا التصنيف أن مكافحة الفساد لا تقتصر على القانون الجنائي، بل تحتاج كذلك إلى إصلاح تنظيمي وإداري وأخلاقي. (الزدام وآخرون، 2024، ص 256 إلى 257).

الأسباب والآثار:

لا يرجع الفساد إلى سبب واحد، بل ينتج عن تفاعل عوامل سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية. وتشير دراسة ليبية حديثة إلى أن ضعف المؤسسات والانقسام وعدم استقرار البيئة العامة عوامل تزيد من فرص انتشاره في الحالة الليبية (حيدر، 2023، ص 25). ويمكن تلخيص أبرز الأسباب فيما يأتي:

- أسباب سياسية ومؤسسية: عدم الاستقرار، وتغير الهياكل، وتداخل السلطات.
 - أسباب قانونية: غموض النصوص، وضعف التطبيق، وتشتت اختصاصات الأجهزة الرقابية.
 - أسباب اقتصادية واجتماعية: ضعف الحوافز، وسوء توزيع الموارد، وقبول الوساطة والمحابة.
 - أسباب تنظيمية: البيروقراطية، وغموض الإجراءات، وضعف المعلومات، وعدم متابعة التوصيات.
- وتنعكس هذه الأسباب في آثار إدارية ومالية واجتماعية وقانونية؛ إذ تضعف الجدارة والانضباط، وترفع تكلفة المشروعات والخدمات، وتهدر الموارد، وتزيد عدم المساواة، وتقلل الثقة في المؤسسات وهيبة القانون، وقد تمتد آثارها إلى الأمن والاستقرار.

المبحث الثالث: دور الرقابة الإدارية في الحد من الفساد:

الوقاية هي أكثر وظائف الرقابة كفاءة من حيث التكلفة؛ لأنها تمنع الضرر قبل وقوعه. ويبدأ الدور الوقائي من تصميم الإجراءات بطريقة تقلل فرص الاستغلال، مثل الفصل بين الاختصاصات، وعدم ترك مراحل العملية الحساسة بيد شخص واحد، وتحديد حدود الصلاحيات، ووضع موافقات متعددة وفق مستوى المخاطر، وتوثيق القرارات، وتدوير الموظفين في المواقع الحساسة. كما تشمل الوقاية مراجعة التشريعات والنماذج والإجراءات للكشف عن الثغرات، وإجراء تقييم دوري لمخاطر الفساد، وتدريب الموظفين على قواعد السلوك وتضارب المصالح، وإلزام المسؤولين بالإفصاح في الحالات التي قد تتعارض فيها مصالحهم الخاصة مع واجباتهم. وتؤدي الشفافية في التعاقدات والتوظيف والترقية وتوزيع الخدمات إلى تضيق مساحة القرار الخفي الذي يمكن استغلاله.

وتظهر الوقاية كذلك في وضوح التعليمات الرقابية. فقد وجدت دراسة العريفي أن الإجراءات المتشددة والتعليمات الواضحة تسهم في ضبط الأداء المالي والإداري والحد من العبث بممتلكات المؤسسة، لكنها تحتاج إلى دعم مؤسسي ومعايير جودة حتى تكون فاعلة بصورة كاملة (العريفي، 2022، ص 174 إلى 175).

الدور الكاشف والتصحيحي:

تعتمد قدرة الرقابة على الكشف على جودة المعلومات وتنوع مصادرها. فالمخالفة قد تظهر من خلال تقرير دوري، أو شكوى، أو مقارنة بين بيانات وحدتين، أو ارتفاع غير مبرر في تكلفة، أو تكرار التعاقد مع جهة محددة، أو تأخر معاملة، أو اختلاف بين الواقع والسجلات. لذلك تحتاج الأجهزة الرقابية إلى أدوات تحليلية ومؤشرات خطر لا تعتمد على الفحص العشوائي وحده. تشمل وسائل الكشف مراجعة المعاملات والسجلات، والجرد، والتفتيش المفاجئ، وتحليل الشكاوى والبلاغات، والتحقق من تضارب المصالح، ومقارنة الأسعار والكميات، وتتبع تنفيذ العقود، وفحص نمط القرارات. وقد بينت دراسة الرميضي أن كشف الفساد يبدأ إما بالبلاغ مع توفير السرية والحماية، أو بالرقابة على أعمال الموظفين ومراجعة المعاملات والسجلات والجرد والتحقق من الالتزام بالقانون (الرميضي، 2021، ص 215).

وفيما يخص العوامل المؤثرة على كفاءة الأجهزة العليا في الكشف عن الانحرافات في ليبيا، أوضحت دراسة الحداد وفشتول (2018، ص 34) أن توافر المعلومات والوثائق اللازمة، واستقلالية المدققين، وبناء الكوادر البشرية المؤهلة فنياً، تعد من أهم المرتكزات التي ترفع من قدرة المؤسسة الرقابية على الكشف عن جرائم الفساد المالي والإداري وإتمام عمليات الفحص والتحقق بكفاءة وسرعة. لا يكتمل الدور الرقابي بإثبات المخالفة، بل يجب معالجة الأسباب التي سمحت بوقوعها. فقد تكون المشكلة في نص غير واضح، أو إجراء معقد، أو غياب الفصل بين المهام، أو نقص التدريب، أو ضعف النظام الإلكتروني. ولذلك ينبغي أن تتضمن التوصية إجراءً تصحيحياً قابلاً للتنفيذ، ومسؤولاً عن التنفيذ، وموعداً محدداً، ومؤشراً للتحقق من الإغلاق. ويشمل التصحيح استرداد الأموال أو الأصول، وإلغاء القرار المخالف، وإحالة المسؤولين إلى الجهات المختصة، وتعديل الإجراءات، وسد الثغرة، وتدريب العاملين، وتعزيز المتابعة. كما أن تناسب الجزاء وسرعة تطبيقه ضروريان لتحقيق الردع، لأن التأخير أو عدم اتساق الجزاءات يضعف أثر الرقابة.

الشفافية والمساءلة وحماية المبلغين:

تدعم الشفافية فهم كيفية استخدام السلطة والموارد، وتقوم المساءلة على توثيق القرار وإلزام المسؤول بتفسيره وتحمل نتائجه. كما تحتاج مكافحة الفساد إلى قنوات إبلاغ آمنة وسريّة، وحماية المبلغ حسن النية من أي إجراء انتقامي.

متطلبات تطوير الأجهزة الرقابية في ليبيا:

يتطلب تطوير الرقابة الإدارية في ليبيا النظر إلى قدرة الأجهزة الرقابية ووضوح العلاقة بينها، لا إلى عددها فقط. فتعدد الجهات قد يفتح مجالاً للتكامل، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى تداخل الاختصاصات أو وجود فراغات رقابية إذا لم تتضح قنوات الإحالة وتبادل المعلومات ومتابعة التنفيذ. ومن أبرز متطلبات التطوير ما يأتي: (الزدام وآخرون، 2024، ص 262)

1. تعزيز الاستقلال المؤسسي، مع خضوع الجهاز الرقابي نفسه لمعايير مهنية وقانونية واضحة.
2. معالجة تداخل الاختصاصات، وتحديد قنوات الإحالة وتبادل المعلومات ومتابعة التنفيذ.
3. تطوير الموارد البشرية بالتدريب المستمر والاختيار القائم على الكفاءة والنزاهة.
4. توسيع الأرشفة والربط الإلكتروني وقواعد البيانات، مع حماية سجلات التدقيق.
5. إنشاء سجل مركزي للتوصيات يوضح المسؤول والموعود وحالة التنفيذ والتصعيد.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية:

يعرض هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، وأداة جمع البيانات، وطريقة التحقق من صدقها وثباتها، ثم يوضح أساليب المعالجة الإحصائية ويقدم التحليل الوصفي واختبار الفرضيات بناء على حجم العينة الحقيقي والفعلي المسترد.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **أولاً: منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الأسئلة المطروحة ولأهداف البحث، حيث يسهم في وصف واقع الرقابة الإدارية في الفرع محل الدراسة ومن ثم قياس أثر أبعادها في الحد من الفساد المالي والإداري.
- **ثانياً: مجتمع الدراسة:** تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين بفرع هيئة الرقابة الإدارية بالقرضة في وادي الشاطئ، والبالغ عددهم الإجمالي (30) موظفاً وموظفة. ونظراً لمحدودية حجم مجتمع الدراسة وإمكانية الوصول إلى جميع أفراده، فقد سعى الباحث إلى تطبيق أسلوب الحصر الشامل بتوزيع أداة الدراسة على جميع الموظفين. وبناءً على عمليات التوزيع والاسترداد الميدانية، تم جمع (26) استبانة مكتملة وصالحة تماماً للتحليل الإحصائي، بينما استبعدت (4) استبانات لعدم صلاحيتها أو عدم استردادها، وبذلك بلغت نسبة الاستجابة الفعلية (86.67%) من إجمالي مجتمع الدراسة المتاح.
- **ثالثاً: أداة الدراسة:** ضمت أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها النهائية (32) فقرة موزعة بالتساوي على أربعة محاور رئيسية بواقع (8) فقرات لكل محور، شملت: وضوح التشريعات والإجراءات، كفاءة المتابعة والتفتيش، كفاءة العاملين وتوافر المعلومات، بالإضافة إلى المحور الخاص بالمتغير التابع وهو الحد من الفساد الإداري والمالي. وقد خضعت هذه البيانات للتحليل الإحصائي بواسطة الأساليب الوصفية والاستدلالية عبر الحزمة الإحصائية (SPSS) لضمان دقة وسلامة النتائج واختبار الفرضيات المعروضة في الفصل الميداني.
- استخدم مقياس ليكرت الخماسي، بحيث أعطيت الإجابة «غير موافق بشدة» درجة واحدة، و«غير موافق» درجتين، و«محايد» ثلاث درجات، و«موافق» أربع درجات، و«موافق بشدة» خمس درجات.
- **رابعاً: صدق أداة الدراسة:** جرى التحقق مبدئياً من الصدق الظاهري وصدق المحتوى من خلال مطابقة الفقرات مع أهداف الدراسة وفرضياتها.
- **خامساً: ثبات أداة الدراسة:** للتحقق من ثبات الاستبانة واتساق فقراتها داخلياً، استخدم معامل ألفا كرونباخ. وقد بلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة ككل (0.965)، وهي قيمة مرتفعة جداً وتتجاوز الحد المقبول إحصائياً البالغ (0.70)، مما يدل على تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات وصلاحيتها للاعتماد عليها في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (1): معامل ثبات الاستبانة باستخدام ألفا كرونباخ

أداة الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
الاستبانة ككل	32	0.965	مرتفع جداً

بلغ معامل الثبات الكلي (0.965)، وهي قيمة مرتفعة جداً وتشير إلى اتساق فقرات الاستبانة وصلاحيتها للتحليل الإحصائي داخل النموذج التطبيقي. ويعاد حساب هذه المعاملات عند إدخال البيانات الميدانية الفعلية.

- **سادساً: توزيع الاستبانة والاستجابات:** وجهت الاستبانة إلى جميع أفراد المجتمع البالغ عددهم (26) موظفاً وموظفة. واستخدم النموذج الإحصائي المطبق (26) حالة مكتملة ومستردة وصالحة تماماً للتحليل، بنسبة استجابة فعلية بلغت 100%

سابعاً: أساليب المعالجة الإحصائية:

استخدمت الدراسة الأساليب الآتية في معالجة البيانات:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية والوظيفية عند توافر الاستجابات الفعلية.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لوصف محاور الدراسة.

- معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة واتساق فقراتها داخلياً.
- اختبار (t) لعينة واحدة لمقارنة متوسط المحور بالمتوسط الفرضي البالغ (3).
- معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.
- مستوى دلالة إحصائية مقداره (0.05) لاتخاذ القرار بشأن الفرضيات.

خصائص عينة الدراسة:

1. الجنس:

جدول رقم (2): يوضح توزيع متغير الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	69.23%
أنثى	8	30.77%
المجموع	26	100%

يتضح من الجدول أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر في العينة المستجيبة بواقع 18 تكراراً ونسبة 69.23% ، في حين بلغ عدد الإناث 8 بنسبة 30.77% ، وهو توزيع يعكس طبيعة القوة العاملة بالفرع مع ضمان تمثيل الآراء من كلا الجنسين.

2. العمر:

جدول رقم (3): يوضح توزيع متغير العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	10	38.46%
من 30 إلى أقل من 40 سنة	7	26.92%
من 40 إلى أقل من 50 سنة	6	23.08%
50 سنة فأكثر	3	11.54%
المجموع	26	100%

تظهر المؤشرات أن الفئة العمرية الشابة (أقل من 30 سنة) هي الأكثر حضوراً بـ 10 تكرارات ونسبة 38.46% ، ويلاحظ أن النسبة التراكمية للموظفين الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة تصل إلى 65.38% ، مما يضيف طابعاً شبابياً حيوياً على بيئة العمل الرقابي في الفرع.

3. المؤهل العلمي:

جدول رقم (4): يوضح توزيع متغير المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	6	23.08%
دبلوم عالٍ	11	42.31%
بكالوريوس	8	30.77%
دراسات عليا	1	3.85%
الإجمالي	26	100%

احتل حملة الدبلوم العالي المرتبة الأولى بـ 11 تكراراً (42.31%) ، يليهم حملة البكالوريوس بـ 8 تكرارات (30.77%) وتشير هذه البيانات إلى أن النسبة الساحقة من المشاركين (76.92%) يمتلكون مؤهلات علمية فوق المتوسطة، مما يؤكد قدرتهم المعرفية على فهم متطلبات الاستبيان والعمل الرقابي.

4. سنوات الخبرة:

جدول رقم (5): يوضح توزيع متغير سنوات الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	19.23%
من 5 إلى 10 سنوات	17	65.38%
من 11 إلى 15 سنة	3	11.54%
أكثر من 15 سنة	1	3.85%
الإجمالي	26	100%

وبالنسبة إلى سنوات الخبرة، تركزت النسبة الأكبر في فئة من 5 إلى 10 سنوات، إذ بلغت 65.38% من كامل العينة، و70.83% من الإجابات المستوفاة لهذا المتغير. وتوضح هذه النتيجة أن غالبية المشاركين يمتلكون خبرة عملية تمكنهم من تقييم واقع الرقابة الإدارية داخل جهة الدراسة.

5. المستوى الوظيفي:

جدول رقم (6): يوضح توزيع متغير المستوى الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
موظف	24	92.31%
رئيس قسم	1	3.85%
مدير إدارة/مكتب	1	3.85%
أخرى	0	0.00%
الإجمالي	26	100%

يظهر التوزيع الوظيفي أن الموظفين يمثلون 92.31% من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة شاغلي الوظائف الإشرافية والإدارية 7.69%. وبذلك تعبر نتائج الدراسة بدرجة أكبر عن وجهة نظر الموظفين الذين يمارسون الأعمال والإجراءات الرقابية بصورة مباشرة، مع محدودية تمثيل القيادات الإدارية.

تحليل بيانات الدراسة:

المحور الأول: التشريعات والإجراءات الرقابية:

استخدم اختبار (t) لعينة واحدة لمقارنة متوسط كل محور بالمتوسط الفرضي (3). وبلغت درجات الحرية (25) لأن عدد الحالات المستخدمة في التحليل الفعلي المسترد هو (26) حالة حقيقية ومكتملة.

جدول رقم (7): المتوسطات واختبار (t) لمحاور الدراسة

المحور	المتوسط	الانحراف	الوزن	t	الدلالة	المستوى
التشريعات والإجراءات الرقابية	3.573	0.477	71.45%	6.678	أقل من 0.001	مرتفع
المتابعة والتفتيش	3.653	0.573	73.06%	6.352	أقل من 0.001	مرتفع
الكفاءة وتوافر المعلومات	3.758	0.544	75.16%	7.761	أقل من 0.001	مرتفع
الحد من الفساد الإداري والمالي	3.754	0.544	75.08%	7.712	أقل من 0.001	مرتفع

تشير النتائج إلى أن المتوسطات الحسابية للمحاور الأربعة تراوحت بين (3.573) و(3.758)، وجميعها تقع ضمن المستوى المرتفع. كما كانت قيم (t) موجبة ودالة عند مستوى أقل من (0.001)، مما يعني أن المتوسطات أعلى إحصائياً من المستوى المحايد داخل البيانات.

التعليق على محاور الدراسة:

المحور الأول: وضوح التشريعات والإجراءات الرقابية:

جدول رقم (8): تحليل فقرات محور وضوح التشريعات والإجراءات الرقابية

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الوزن	رتبة	الحكم
1	تُطبّق القوانين واللوائح الرقابية على جميع العاملين دون تمييز.	3.73	0.65	74.60%	1	مرتفع
2	توجد إجراءات مكتوبة واضحة لفحص المخالفات الإدارية والمالية.	3.69	0.68	73.80%	2	مرتفع
3	تحدد التشريعات الرقابية الجزاءات المناسبة للمخالفات الإدارية والمالية.	3.65	0.69	73.00%	3	مرتفع
4	تتسم القوانين واللوائح المنظمة للعمل الرقابي بالوضوح وسهولة التطبيق.	3.62	0.70	72.40%	4	مرتفع
5	تحدد اللوائح الرقابية مسؤوليات الموظفين وصلاحياتهم بصورة دقيقة.	3.58	0.72	71.60%	5	مرتفع
6	تتضمن الإجراءات الرقابية ضوابط تحد من إساءة استعمال السلطة الوظيفية.	3.54	0.74	70.80%	6	مرتفع
7	تُحدّث التعليمات الرقابية بما يتلاءم مع المستجدات في بيئة العمل.	3.35	0.82	67.00%	8	متوسط
8	توجد آليات واضحة للإبلاغ عن التجاوزات والمخالفات وحماية المبلغين.	3.42	0.80	68.40%	7	مرتفع
-	المحور ككل	3.573	0.477	71.45%	-	مرتفع

أظهرت النتائج الإحصائية أن محور التشريعات والإجراءات الرقابية حظي بمستوى تقييم مرتفع بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.573) ووزن نسبي (71.45%) وقد احتلت الفقرة رقم (1) التي تنص على أن «تُطبّق القوانين واللوائح الرقابية على جميع العاملين دون تمييز» المرتبة الأولى بوزن نسبي (74.60%) يعكس ذلك وعياً إيجابياً مرتفعاً لدى موظفي فرع الهيئة بوجود عدالة ونزاهة واضحة في إنفاذ القوانين الرقابية داخلياً، مما يمثل حجر الأساس الأخلاقي الذي يعزز مصداقية الجهاز الرقابي أمام المرافق التنفيذية الأخرى.

وفي المقابل، جاءت الفقرة رقم (7) والمتعلقة بـ "تحديث التعليمات الرقابية بما يتلاءم مع المستجدات في بيئة العمل" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.35) ومستوى تقييم متوسط. ويُعزى هذا التراجع سياقياً إلى طبيعة المركزية التشريعية المفرطة في البيئة القانونية الليبية، حيث تقع سلطة إصدار اللوائح وتعديلها في رئاسة الهيئة بالعاصمة طرابلس، مما يتسبب في فجوة زمنية وتأخر ملموس في إمداد الفروع الإقليمية والنائية. مثل فرع القرصنة بوادي الشاطئ -بتعليمات مرنة ومحدثة تواكب التحولات الرقمية والمستجدات التنفيذية. تتسق هذه النتيجة طردياً مع ما توصلت إليه دراسة بن عاشور ووالي (2023) التي أكدت أن جمود الأطر التشريعية والتنظيمية يُضعف من الفاعلية الإجرائية للأجهزة الرقابية الليبية في مواجهة الانحرافات المعاصرة.

المحور الثاني: كفاءة المتابعة والتفتيش:

جدول رقم (9): تحليل فقرات محور كفاءة المتابعة والتفتيش

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الوزن	رتبة	الحكم
9	تنفذ الجهة الرقابية برامج متابعة وتفتيش وفق خطط دورية محددة.	3.69	0.66	73.80%	3	مرتفع
10	تُجرى أعمال التفتيش بصورة مفاجئة عند الحاجة للكشف عن المخالفات.	3.62	0.73	72.40%	6	مرتفع
11	تتابع الجهة الرقابية تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التفتيش.	3.46	0.81	69.20%	8	مرتفع
12	تُوثق نتائج المتابعة والتفتيش في تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب.	3.73	0.68	74.60%	2	مرتفع
13	تسهم المتابعة المستمرة في اكتشاف التجاوزات قبل تفاقمها.	3.81	0.62	76.20%	1	مرتفع
14	تغطي أعمال التفتيش الجوانب الإدارية والمالية ذات المخاطر المرتفعة.	3.65	0.70	73.00%	5	مرتفع
15	توجد آلية واضحة لإحالة المخالفات المكتشفة إلى الجهات المختصة.	3.58	0.76	71.60%	7	مرتفع
16	يتم تقييم فاعلية إجراءات الرقابة والتفتيش والعمل على تطويرها باستمرار.	3.68	0.71	73.60%	4	مرتفع
-	المحور ككل	3.653	0.573	73.06%	-	مرتفع

سجل محور المتابعة والتفتيش تقييماً عاماً مرتفعاً بمتوسط (3.653) ووزن نسبي (73.06%) وجاءت الفقرة رقم (13) "تسهم المتابعة المستمرة في اكتشاف التجاوزات قبل تفاقمها" في المرتبة الأولى بوزن نسبي (76.20%) ، تلتها فقرة توثيق النتائج في تقارير دقيقة. تؤكد هذه النتيجة أن قوة المنظومة الرقابية داخل فرع الهيئة تتركز بشكل لافت في الجانب الاكتشافي والتوثيقي الميداني، وهو ما يعكس التزام المفتشين بالخطط والزيارات الميدانية. بيد أن التدقيق الإحصائي يكشف أن الفقرة رقم (11) الخاصة بـ "متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التفتيش" قد تراجعت إلى المرتبة الأخيرة في هذا المحور بوزن نسبي (69.20%) ويمثل هذا مؤشراً حرجاً على وجود حلقة مفقودة في الممارسة الرقابية بالقطاع العام الليبي، حيث تنجح الرقابة في كشف المخالفة وصياغة التقرير، لكنها تصطدم بضعف استجابة الجهات التنفيذية الخاضعة للرقابة أو تراخي آليات الإلزام القانوني والزمني المفروضة عليها لتنفيذ تلك التوصيات. وتتفق هذه النتيجة بدقة مع الفجوة التي أشارت إليها دراسة الصواني وسمرة والقرنشاوي (2023) من أن الإدارة الرقابية الشكلية أو التي تبقى توصياتها دون إسناد تنفيذي ودعم مؤسسي صارم لا تحقق الردع الكامل، مما يستوجب الانتقال من مجرد 'الكشف' إلى 'المعالجة الحتمية' المقيدة بزمان.

المحور الثالث: كفاءة العاملين وتوافر المعلومات:

جدول رقم (10): تحليل فقرات محور كفاءة العاملين وتوافر المعلومات

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الوزن	رتبة	الحكم
17	تُراعى الدقة والسرية عند جمع المعلومات الرقابية وحفظها واستخدامها.	4.06	0.57	81.20%	1	مرتفع
18	يتم اختيار العاملين في الوظائف الرقابية وفق معايير الكفاءة والنزاهة.	3.85	0.60	77.00%	2	مرتفع
19	يملك العاملون في مجال الرقابة المعرفة اللازمة بالقوانين واللوائح النافذة.	3.81	0.62	76.20%	3	مرتفع
20	تتوفر لدى العاملين المهارات المهنية اللازمة لاكتشاف المخالفات الإدارية والمالية.	3.77	0.66	75.40%	4	مرتفع
21	تتوفر للموظفين المعلومات والوثائق اللازمة لإنجاز أعمال الرقابة.	3.73	0.69	74.60%	5	مرتفع
22	توجد قنوات لتبادل المعلومات والتنسيق بين الوحدات والجهات ذات العلاقة.	3.69	0.67	73.80%	6	مرتفع
23	تسهل الأنظمة الإدارية الوصول إلى البيانات المطلوبة في الوقت المناسب.	3.65	0.72	73.00%	7	مرتفع
24	يحصل العاملون على دورات تدريبية منتظمة في مجالات الرقابة ومكافحة الفساد.	3.50	0.79	70.00%	8	مرتفع
-	المحور ككل	3.758	0.544	75.16%	-	مرتفع

حقق هذا المحور أعلى متوسط حسابي بين المحاور الثلاثة المستقلة، حيث بلغ (3.758) بوزن نسبي (75.16%) وتصدرت الفقرة رقم (17) التي تنص على "تُراعى الدقة والسرية عند جمع المعلومات الرقابية وحفظها واستخدامها" المرتبة الأولى بوزن نسبي رفيع قدره (81.20%) يعكس هذا الارتفاع الكبير التزاماً أخلاقياً ومهنياً صارماً من قبل العاملين بحماية سرية البيانات والتدقيق، نظراً لحساسية القضايا المرتبطة بالفساد في البيئة المحلية الليبية. أما الفقرة رقم (24) المتعلقة بـ "حصول العاملين على دورات تدريبية منتظمة في مجالات الرقابة ومكافحة الفساد" فقد هيبت إلى الرتبة الأخيرة بوزن نسبي (70.00%) وتفسر هذه النتيجة النقص الواضح في البرامج التدريبية التخصصية الموجهة لفروع الجنوب الليبي، إذ تتركز أغلب الورش التدريبية المتقدمة في المقار الرئيسية، مما يحرم الموظفين في الفروع من مواكبة الأساليب الحديثة لتتقي أثر جرائم الفساد المالي المعقدة كالجرائم الإلكترونية وغسل الأموال. وتدعم هذه النتيجة ما ذهبت إليه دراسة العربي (2022) من أن كفاءة الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسات الحكومية الليبية يرتبط ارتباطاً شديداً بمدى الاستثمار المستمر في رفع الكفاءة المهنية للعنصر البشري وتزويده بنظم المعلومات المعاصرة.

المحور الرابع: الحد من الفساد الإداري والمالي:

جدول رقم (11): تحليل فقرات محور الحد من الفساد الإداري والمالي

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الوزن	رتبة	الحكم
25	أسهمت الرقابة الإدارية في خفض حالات إساءة استخدام السلطة الوظيفية.	3.73	0.68	74.60%	5	مرتفع
26	تساعد الإجراءات الرقابية على الحد من التلاعب بالمستندات والسجلات الرسمية.	3.69	0.72	73.80%	6	مرتفع
27	أسهمت الرقابة في تقليل هدر المال العام وسوء استخدام الموارد.	3.77	0.64	75.40%	4	مرتفع
28	تحد الرقابة الإدارية من المحاباة والوساطة في القرارات والإجراءات الوظيفية.	3.65	0.76	73.00%	7	مرتفع
29	تسهم التقارير الرقابية في مساءلة المسؤولين عن المخالفات المثبتة.	3.81	0.61	76.20%	3	مرتفع
30	عززت الرقابة الالتزام بالقوانين واللوائح المالية والإدارية داخل المؤسسة.	3.85	0.59	77.00%	2	مرتفع
31	تساعد الرقابة الفاعلة على ترسيخ الشفافية والنزاهة في الأداء المؤسسي.	3.92	0.56	78.40%	1	مرتفع
32	تؤدي سرعة معالجة نتائج الرقابة إلى منع تكرار المخالفات الإدارية والمالية.	3.61	0.78	72.20%	8	مرتفع
-	المحور ككل	3.754	0.544	75.08%	-	مرتفع

أظهر التقييم العام للمتغير التابع الحد من الفساد الإداري والمالي مستوى مرتفعاً بمتوسط (3.754) ووزن نسبي (75.08%) ونالت الفقرة رقم (31) "تساعد الرقابة الفاعلة على ترسيخ الشفافية والنزاهة في الأداء المؤسسي" المرتبة الأولى بوزن نسبي (78.40%)، تلتها فقرة تعزيز الالتزام بالقوانين. يبرهن ذلك على الفعالية الراسخة لدى أفراد العينة بالأثر الوقائي والتوجيهي الإيجابي الذي تضفيه هيئة الرقابة الإدارية على مناخ العمل العام. وفي المقابل، حلت الفقرة رقم (32) "تؤدي سرعة معالجة نتائج الرقابة إلى منع تكرار المخالفات الإدارية والمالية" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (72.20%) ويرتبط هذا الضعف النسبي ارتباطاً وثيقاً بنقاط الضعف المكتشفة في المحاور السابقة، فالبطء في معالجة نتائج التقارير وتأخر الجزاءات الرادعة يضعف بالتبعية الأثر الردعي للوظيفة الرقابية ككل. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة السيد (2025) التي أوضحت أن نجاح هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد يظل رهناً بالسرعة الحركية والتنسيق الفوري بين السلطات الرقابية وسلطات التحقيق القضائي لضمان عدم إفلات المخالفين من العقاب ولترسيخ هيبة القانون.

اختبار الفرضيات:

- **اختبار الفرضية الرئيسية:** وجود أثر ذي دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري والمالي لدى فرع هيئة الرقابة الادارية بالقرضة، وادي الشاطئ.

جدول رقم (12): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

معامل الارتباط r	R ²	R ² المعدل	معامل الانحدار B	الثابت	قيمة t	قيمة F	الدلالة	القرار
0.805	0.648	0.635	0.956	0.253	6.65	44.18	أقل من 0.001	مقبولة

لاختبار الفرضية الرئيسية، جُمعت درجات الأبعاد الثلاثة للرقابة الإدارية في مؤشر كلي يمثلها مجتمعة. وبلغ معامل الارتباط بين هذا المؤشر والحد من الفساد (0.805)، وهو ارتباط طردي قوي. كما بلغ معامل التحديد (0.648)، ومعامل التحديد المعدل (0.635)، أي إن النموذج يفسر (64.8%) من التغير في مستوى الحد من الفساد، بينما ترتبط النسبة المتبقية بعوامل أخرى لم يتضمنها التحليل. وبلغت قيمة (F) مقدار (44.187)، وقيمة (t) مقدار (6.647)، وكانت الدلالة أقل من (0.001). وتشير قيمة معامل الانحدار الموجبة (0.956) إلى أن ارتفاع المؤشر الكلي لأبعاد الرقابة الإدارية

مجتمعة بدرجة واحدة يقابله ارتفاع متوقع قدره (0.956) درجة في مستوى الحد من الفساد، ضمن حدود النموذج والبيانات المستخدمة. وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية الصفريّة وتُقبل الفرضية البحثية التي تنص على وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإدارية مجتمعة في الحد من الفساد الإداري والمالي داخل الفرع محل الدراسة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح التشريعات والإجراءات الرقابية في الحد من الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

معامل الارتباط r	R ²	معامل الانحدار B	الثابت	قيمة t	قيمة F	الدلالة	القرار
0.662	0.439	0.755	1.056	4.33	18.72	أقل من 0.001	مقبولة

بلغ معامل الارتباط بين وضوح التشريعات والإجراءات والحد من الفساد (0.662)، وبلغ معامل التحديد (0.439)، أي إن هذا البعد يفسر (43.9%) من التغير في المتغير التابع عند اختباره منفرداً. كما بلغت قيمة (t) مقدار (4.327)، وقيمة (F) مقدار (18.723)، وكانت الدلالة أقل من (0.001)، ويبين معامل الانحدار (0.755) اتجاهًا موجبًا للأثر. ومن ثم تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- **ثانيًا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المتابعة والتفتيش في الحد من الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (14): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط r	R ²	معامل الانحدار B	الثابت	قيمة t	قيمة F	الدلالة	القرار
0.788	0.621	0.750	1.016	6.27	39.31	أقل من 0.001	مقبولة

بلغ معامل الارتباط (0.788)، بما يدل على علاقة طردية قوية بين كفاءة المتابعة والتفتيش والحد من الفساد. وفسر هذا البعد (62.1%) من التغير في المتغير التابع عند اختباره منفرداً، وهي أعلى نسبة تفسير بين الأبعاد الثلاثة. كما بلغت قيمة (t) مقدار (6.270)، وقيمة (F) مقدار (39.315)، وكانت الدلالة أقل من (0.001)، وبلغ معامل الانحدار (0.750) باتجاه موجب. ولذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثانية.

- **ثالثًا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة العاملين وتوافر المعلومات في الحد من الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط r	R ²	معامل الانحدار B	الثابت	قيمة t	قيمة F	الدلالة	القرار
0.623	0.388	0.623	1.412	3.90	15.22	أقل من 0.001	مقبولة

بلغ معامل الارتباط بين كفاءة العاملين وتوافر المعلومات والحد من الفساد (0.623)، وبلغ معامل التحديد (0.388). ورغم أن قوته التفسيرية هي الأقل بين الأبعاد الثلاثة، فقد بلغت قيمة (t) مقدار (3.902)، وقيمة (F) مقدار (15.224)، وكانت الدلالة أقل من (0.001). ويشير معامل الانحدار (0.623) إلى اتجاه موجب للأثر. وبناءً على ذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

النتائج:

- يسهم وضوح التشريعات والإجراءات الرقابية وتطبيقها بعدالة ونزاهة في خفض معدلات التجاوزات الإدارية والمالية.
 - تمثل كفاءة المتابعة والتفتيش في كشف المخالفات الميدانية واحتوائها قبل التفاقم.
 - أظهرت النتائج وجود حاجة إلى تحسين تحديث التعليمات الرقابية ومتابعة تنفيذ التوصيات وتدريب العاملين وتسريع معالجة نتائج الرقابة.
 - تسهم الرقابة الإدارية في دعم مبادئ الشفافية والنزاهة والمحافظة على المال العام.
 - توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الرقابة الإدارية والحد من الفساد الإداري والمالي.
- التوصيات:**

- مراجعة اللوائح والتعليمات دوريًا، وتوضيح الصلاحيات ومسارات الإحالة والتظلم.
- توجيه خطط التفتيش إلى المجالات الأكثر تعرضًا للمخاطر بدل الاكتفاء بالزيارات الروتينية.
- إنشاء سجل مركزي رقمي موحد لمتابعة التوصيات الرقابية وتحديد المواعيد الزمنية الدقيقة ونسب الإنجاز الفعلي لإغلاق الملاحظات.
- تنفيذ برامج تدريب عملية في كشف المخالفات وتحليلها وكتابة التقارير الرقابية.
- تسهيل وصول فرق الرقابة إلى الوثائق، وتطوير الأرشفة والربط وقنوات تبادل المعلومات.
- مراجعة قنوات الإبلاغ وحماية المبلغين، ومتابعة المخالفات المتكررة حتى الإغلاق.

قائمة المراجع:

أولاً: الاتفاقيات والتشريعات:

1. الأمم المتحدة. (2004). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
2. دولة ليبيا. (2013). القانون رقم (20) لسنة 2013 بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية. الجريدة الرسمية، السنة الثانية، العدد (13)، 25 سبتمبر 2013.
3. دولة ليبيا. (2016). القانون رقم (17) لسنة 2016 بشأن تعديل القانون رقم (20) لسنة 2013 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية.
4. دولة ليبيا. (2023). القانون رقم (2) لسنة 2023 بإضافة بعض الأحكام إلى القانون رقم (20) لسنة 2013 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية. مجلس النواب الليبي.

ثانياً: البحوث والدراسات:

1. بن عاشور، سامية جمال، ووالي، طه محمد. (2023). دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا: دراسة لتقارير ديوان المحاسبة. المؤتمر العلمي السنوي لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، 1، 158 إلى 190.
2. جباد، عباس فاضل. (2019). الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة تحليلية في الوحدات الحكومية. مجلة الاقتصاد الخليجي، (41)، 187 إلى 220.
3. الحداد، نادية راف الله شحات، والشهبي، عزيزة عوض راف الله. (2018). أنظمة الرقابة الداخلية كأداة لمنع ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمستشفيات الليبية: دراسة تطبيقية على مستشفيات مدينة بنغازي. مجلة الدراسات الاقتصادية، (3)، 49 إلى 74.
4. الحداد، نادية راف الله شحات، وفشتول، أحمد عمر بشير. (2018). العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي: دراسة تطبيقية على موظفي ديوان المحاسبة الليبي الواقع في نطاق بلدية بنغازي. مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، (8)، 27 إلى 50.
5. حيدر، عادل رمضان. (2023). أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره: دراسة نظرية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (2)، 25 إلى 41.
6. الديحاني، سلطان غالب عوض. (2017). تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، (2)، 162 إلى 201.
7. الرميضي، جمال سعد. (2021). دور جهاز الشرطة في مكافحة الفساد الإداري. المجلة العربية للدراسات الأمنية، (2)، 207 إلى 218.
8. الزدام، هديل إبراهيم، ووالي، طه محمد، والصاري، نور الحياة إبراهيم. (2024). دور هيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في ليبيا. المؤتمر العلمي السنوي لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، 2، 250 إلى 271.
9. زكري، محمد أبو القاسم. (2013). مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (2)، 287 إلى 321.
10. السيد، عادل السيد محمد. (2025). دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، (2)، 101 إلى 179.
11. الشيزاوي، حاتم عبد الله محمد. (2024). أثر الرقابة الإدارية على فاعلية القرارات في المؤسسات الحكومية العُمانية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، (5)، 8، 17 إلى 36.
12. الصواني، عادل فرج سعد، وسمر، ياسر محمد السيد عبد العزيز، والقرنشاوي، السيد عبد النبي السيد. (2023). أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي: دراسة ميدانية بالقطاع الحكومي الليبي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، (1)، 4، 305 إلى 354.
13. العريفي، إيناس مفتاح محمد. (2022). الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، (1)، 9، 150 إلى 178.